مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :15258

الرباط في : 8/4/2021

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - آني

مآل القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يكتسي موضوع الدفع بعدم الدستورية أهمية قصوى، ومن هذا المنطلق نص الفصل 133 من دستور 2011 على ضرورة إصدار قانون تنظيمي يحدد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين، غير أنه بعد ما يزيد عن 3 سنوات من صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 18/70م.د (بتاريخ 6 مارس 2018)، بخصوص القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، لم يتم إحالته إلى مجلس النواب في صيغته الجديدة.
لذا نسائلكم عن مآل القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
العبدي رشيد